الوسائل الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية

للدكتور عبد المولى محمد بشير

أخذت مصر بنظام تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٦٠ لتحقيق هدف أساسى هو رفع مستوى معيشة السكان اقتصاديا واجتماعيا . وتستهدف الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، أى بمعدل زيادة سنوية نحو ٧,٢ ٪ سنويا . ولكى يتحقق هذا الهدف لابد أن تتحقق التنمية فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى . ومن الطبيعى أن تختلف معدلات النمو من قطاع لآخر تبعا لإمكانيات التنمية فى كل قطاع والعلاقات المتداخله لمختلف القطاعات ، وكذلك تبعا لاستراتيجية الخطة ، ومن الطبيعى أيضا أن تعطى استراتيجية التنمية فى مصر اهتماما أكبر لتنمية قطاعات الصناعة والبترول والكهرباء والنقل والمواصلات مع تحقيق معدلات تنمية مناسبة فى قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى . وقد انعكست هذه الاستراتيجية فى مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٧٣ — ١٩٨٢ الذى استهدف مضاعفة الدخل القومى بالأسعار الثابتة فى عشر سنوات ، وتضمن تنمية الناتج المحلى الزراعى بنسبة ٤٥ ٪ — أى بمعدل زيادة سنوية تبلغ نحو ٣,٦ ٪ — وتنمية قطاع الصناعة والبترول بنسبة ١٤٦ ٪ — أى بمعدل زيادة سنوية تبلغ نحو ١٠ ٪ .

وتقوم الزراعة بدور أساسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد القومى ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب يمكن تلخيصها فى سببين رئيسيين :

(الأول) أن الزراعة هى القطاع الأكبر فى الاقتصاد القومى من حيث نصيبها من جملة الدخل القومى وجملة السكان ، ولا بد أن يتحقق فيها هدف التنمية بمعدلات عالية لكى تتحقق الحياة الكريمة للأعداد الكبيرة من السكان الذين يعيشون عليها ويعملون بها ويبلغون حاليا نحو ٢١ مليون نسمة يمثلون ٥٧ ٪ من جملة السكان ، وكذلك لكى يرتفع الدخل الزراعى والدخل القومى بمعدلات عالية.

● الدكتور عبد المولى محمد بشير : رئيس بحوث ومدير قسم بحوث اقتصاد الانتاج الزراعى ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية .

(الثانى) أن الزراعة هى الركيزة الأساسية لتنمية الصناعة وغيرها من القطاعات الأخرى ، فالزراعة تمد الصناعة بالمواد الخام اللازمة للصناعات الرئيسية ، والصادرات الزراعية توفر النقد الأجنبى اللازم لاستيراد الآلات والسلع الإنتاجية الأخرى اللازمة لتنمية الصناعة وغيرها من القطاعات وكذلك لاستيراد مايلزم من سلع استهلاكية أساسية ، والزراعة تساهم فى توفير الاستثمار اللازم لتنمية الصناعة والقطاعات الأخرى ، كما تمدها أيضا بالأيدى العاملة اللازمة لها ، وأخيرا فإن الزراعة بنصيبها الكبير من الدخل القومى وجملة السكان توفر سوقا لتصريف المنتجات الصناعية ، كما أنها مصدر نسبة كبيرة من الدخل والعمالة فى القطاعات الأخرى نتيجة تصنيع وتسويق ونقل المنتجات الزراعية .

وهذا كله يوضح الأهمية الكبرى لتحقيق التنمية الزراعية بمعدلات عالية ، ولابد أن يشمل ذلك تحقيق زيادة كبيرة فى إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية والحيوانية لتوفير الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك المحلى من السلع الغذائية ، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، وزيادة الصادرات الزراعية ، وزيادة الدخل القومى ودخل المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم .

الوسائل الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية بمعدلات عالية

تبلغ مساحة الأرض المزروعة فى مصر نحو ٥,٦ مليون فدان تعطى مساحة محصولية تبلغ نحو ١٠,٨ مليون فدان — بخلاف الأراضى الجديدة — وهذه الرقعة المحدودة مطالبة بالوفاء بالكثير من احتياجات السكان والاقتصاد القومى.

وقد تحققت زيادات ملموسة فى الإنتاج الزراعى فى السنوات الماضية ، وخاصة منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن ، نتيجة تنفيذ عدد من مشروعات التنمية الزراعية الرأسية والأفقية التى تضمنتها خطط التنمية الزراعية ، على أن معدل التنمية الزراعية الذى تحقق خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٢ بلغ متوسطه نحو ٢,٥ ٪ سنويا ، بينما كانت معدلات التنمية الزراعية المستهدفة لا تقل عن ٣,٥٪ سنويا .

ويلاحظ أن غالبية ما تحقق من تنمية زراعية جاء من التنمية الرأسية للأراضي القديمة ، أما الأراضي الجديدة فلا يزال عائدها منخفضا . وقد ساهم نقص الاستثمارات والجهود الإنمائية المخصصة لقطاع الزراعة — وخاصة في السنوات الأخيرة بسبب ظروف الحرب — في صعوبة الارتفاع بمعدلات التنمية الزراعية.

وفي الوقت الحاضر وصلت غالبية المحاصيل الزراعية في الأرض القديمة إلى ما يقرب من إنتاجيتها القصوى في ظل ظروف النظام الزراعي القائم ، وأصبح تحقيق زيادات جديدة ملموسة في الإنتاج الزراعي أمرا بالغ الصعوبة ، ولكنه ممكن إذا توفرت جهود أكبر للتغلب على العديد من مشاكل النظام الزراعي القائم ولتخطيط وتنفيذ وسائل التنمية الزراعية في مختلف المجالات .

ونقدم فيما يلي أهم الوسائل الرئيسية للتنمية الزراعية ، والتي يلزم أن يوجه إليها عناية ودعم كبيران ، لتحقيق التنمية الزراعية بمعدلات عالية . مع ذكر ما نراه من الخطوط الأساسية لكل من هذه الوسائل الرئيسية للتنمية الزراعية تاركين النواحي التفصيلية ورسم الخطط والبرامج والمشروعات للجهات المختصة في كل من هذه المجالات . وهي :

(١) دعم أجهزة تخطيط التنمية الزراعية :

إن التخطيط العلمي السليم هو أساس التنمية الزراعية والضمان الأول لتحقيق نتائجها . ويتضمن ذلك رسم الاستراتيجية ، وتحديد الأولويات وتصميم وتقييم المشروعات والبرامج والسياسات في مختلف فروع الإنتاج الزراعي ، ووضع الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ، وتحديد الأجهزة المنفذة وتوفير الاستثمارات والإمكانيات الفنية والإدارية ، والتنفيذ ، ومتابعة التنفيذ ، وتقييم النتائج .

ولضمان نجاح وضع وتنفيذ خطط ومشروعات التنمية الزراعية يلزم تنظيم ودعم أجهزة التخطيط الزراعي المركزي على المستوى القومي ، وإنشاء ودعم أجهزة التخطيط الإقليمية والمحلية

(٢) دعم معاهد البحوث الزراعية :

تقوم البحوث الزراعية بدور أساسى فى تحقيق التنمية الزراعية ، فبحوث الاقتصاد الزراعى والتخطيط تتناول أعمال التخطيط العلمى المشار إليها أعلاه ، كما تتناول دراسات التركيب المحصولى والسياسة السعرية ، واقتصاديات إنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية ، واقتصاديات الأراضى والإرشاد الزراعى وتنمية المجتمع الريفى وتوفير البيانات الإحصائية الدقيقة وتسويق المنتجات الخارجية وغيرها . وتتناول البحوث الزراعية فى المجالات الأخرى إيجاد الأصناف والسلالات المرتفعة الإنتاجية ، وطرق الزراعة المحسنة لمختلف المحاصيل الحقلية والبستانية والحيوانات ، وأفضل وسائل مكافحة الآفات ووقاية النبات من الأمراض وتنظيم إنتاج الخضر والفاكهة ، وتحسين التربة ، والسياسة السمادية ، وتنمية الإنتاج الحيوانى ، والتصنيع الزراعى ، والتعاون الزراعى ، والائتمان الزراعى والتسويق التعاونى وغيرها .

ويتولى تخطيط وتنفيذ البحوث والإشراف عليها مركز البحوث الزراعية وهو يضم تسعة معاهد فى مجالات : الاقتصاد الزراعى ، والمحاصيل الحقلية ، والقطن ، والمحاصيل البستانية ، ووقاية النبات ، والأراضى والمياه ، والإنتاج الحيوانى ، والصحة الحيوانية ، وبحوث الصحارى .

وتعمل الوزارة على تنظيم هذه المعاهد واستكمال هيكلها ودعمها من النواحى الفنية والتمويلية حتى تزداد كفايتها وفاعليتها فى أداء رسالتها ، وفى رسم وتنفيذ خطة متكاملة للبحث العلمى ترتبط بخطة التنمية الزراعية ، وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف مشاكل الإنتاج الزراعى .

(٣) دعم الإرشاد الزراعى :

جهاز الإرشاد الزراعى له دور هام فى تحقيق التنمية الزراعية ، فهو يقوم بتوصيل المعارف العلمية والفنية وطرق تطبيقها إلى المزارعين لزيادة إنتاجهم ، كما يقوم بنقل مشاكل الزراعة إلى معاهد البحوث ونقل حلولها للمزارعين .

ولكى يتمكن جهاز الإرشاد الزراعى من القيام بهذا الدور الهام ، فإنه يحتاج إلى دعم كبير بزيادة أعداد المرشدين والمتخصصين منهم ، وربط نشاط الإرشاد بالجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى ، والاستعانة بالقادة المحليين ، وتوعية المرأة الريفية والأسرة الريفية ، والعمل على خلق ثقافة ريفية متطورة ومجتمع ريفى متطور اقتصاديا واجتماعيا .

(٤) زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية :

زيادة متوسط إنتاج الفدان من مختلف المحاصيل الزراعية هدف أساسى من أهداف التنمية الزراعية ، وقد تحقق قدر من الزيادة فى إنتاجية عدد من المحاصيل فى السنوات السابقة ، ولكن المطلوب فى المرحلة القادمة زيادة إنتاجية مختلف المحاصيل الزراعية بمعدلات عالية ، وعلى رأسها محاصيل القطن والقمح والذرة والأرز وقصب السكر والفول والبقوليات الأخرى والفواكه والخضر . وإن كثيرا من وسائل التنمية التى تناولتها هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية .

(٥) تحسين التربة :

أدى استخدام مياه الرى مع عدم توفير الصرف الكافى إلى ارتفاع مستوى الماء الأرضى ، وبالتالى إلى تدهور التربة ، كما تحولت مساحات منها إلى أراض ملحية وقلوية .

ويلزم العمل على إيقاف تدهور التربة واستعادة خصوبتها لزيادة إنتاجيتها ، ويتطلب ذلك تنفيذ مشروعات الصرف فى الوجهين البحرى والقبلى ، وتنفيذ المشروعات الأخرى المتعلقة بتحسين التربة .

كما يلزم أيضا دراسة ترسب الطمى ببحيرة ناصر خلف السد العالى ونقصه فى التربة ، وأثر ذلك على خواص التربة وزيادة الحشائش .

وتبلغ مساحة الأراضى المتوسطة والمنخفضة الإنتاجية والتى تتطلب إجراءات

سريعة لرفع إنتاجيتها نحو مليونى فدان يقع أغلبها فى محافظات شمال الدلتا ، وهى : البحيرة وكفر الشيخ ودمياط والشرقية والدقهلية ، وكذلك فى محافظات: الفيوم وأسوان وقنا وسوهاج والمنيا . وبالنسبة للأراضى المرتفعة الإنتاجية يلزم تنفيذ المشروعات التى تحافظ على إنتاجيتها وتحميها من التدهور .

وتشتمل خطط التنمية الحالية على مشروعات الصرف ومشروعات أخرى لتحسين التربة ، ولكن هذه المشروعات فى حاجة إلى مزيد من الدراسات ، وإلى توفير الإمكانيات التمويلية والفنية التى تحقق تنفيذها بالسرعة اللازمة وبالوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها .

(٦) توفير الأسمدة الكيماوية :

تؤدى الزراعة الكثيفة للأرض خلال السنوات الطويلة المتعاقبة إلى نقص العناصر الغذائية الموجودة بالتربة ، وضرورة تعويضها بالأسمدة الكيماوية والعضوية ، ولذلك فإن توفير الأسمدة الكافية — وخاصة الأسمدة الأزوتية — من أهم وسائل زيادة الإنتاج الزراعى .

وقد زادت كمية الأسمدة الكيماوية الأزوتية المستخدمة سنويا فى الزراعة المصرية من ١٫١٥ مليون طن (١٥٫٥٪ أزوت) عام ١٩٦٠ إلى ١٫٤٥ مليون طن عام ١٩٦٤ ، وإلى ١٫٨٠ مليون طن فى الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٩ ، ثم إلى ٢٫١٥ مليون طن خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، وينتظر أن تصل إلى ٢٫٥٠ مليون طن عام ١٩٧٤ ، وبعبارة أخرى فإن كمية الأسمدة الكيماوية الأزوتية المستخدمة قد تضاعفت تقريبا فى العشر سنوات الماضية وينتظر زيادتها فى السنوات القادمة .

وتستورد البلاد غالبية احتياجاتها من الأسمدة الأزوتية حيث إن الإنتاج المحلى لم يتعد نصف مليون طن . وقد حدث ارتفاع كبير فى الأسعار العالمية للأسمدة الكيماوية منذ عام ١٩٧٣ حتى بلغت حوالى أربعة أضعاف ما كانت عليه ، وإذا استمرت هذه الأسعار العالمية المرتفعة فإن تكاليف استيراد مليونى طن سنويا من الأسمدة الأزوتية (١٥٫٥ ٪ أزوت) قد تصل إلى مائة مليون جنيه

بالنقد الأجنبي ، وذلك فضلا عن نقص توفر الأسمدة الكيماوية فى الأسواق العالمية وكذلك صعوبة الشحن وارتفاع تكاليفه ، الأمر الذى يزيد من صعوبة الاستيراد .

وقد وضعت الدولة مشروعات لإنشاء مصانع جديدة للأسمدة الأزوتية وتجديد المصانع القائمة بحيث تنتج احتياجات الاستهلاك المحلى بالكامل فى خلال السنوات القليلة القادمة ، وفى ضوء ما تقدم فإن الاستثمار فى تصنيع الأسمدة محليا ضرورى لتنمية الصناعة والزراعة ولتوفير النقد الأجنبى اللازم لاستيرادها ، ومن الضرورى الإسراع فى تنفيذ مشروعات التصنيع المحلى للأسمدة حتى تتوفر احتياجات البلاد منها فى أقرب وقت ممكن . ويلزم العمل أيضا على تصنيع الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية اللازمة .

وبالإضافة إلى توفير احتياجات البلاد من الأسمدة الكيماوية فإنه يلزم إجراء العديد من الدراسات لوضع سياسة سمادية مناسبة تتضمن معدلات التسميد الاقتصادية لمختلف المحاصيل ، وأنسب أنواع الأسمدة ، والمواعيد المناسبة للتسميد ، والعناصر السمادية اللازمة لتعويض نقص الطمى فى التربة .

(٧) توفير التقاوى المنتقاة :

تحمل البذور الصفات الوراثية المتعلقة بكمية وجودة الإنتاج ، ولذلك فإن توفير التقاوى المنتقاة للمزارعين من أهم عوامل زيادة الإنتاج لمختلف المحاصيل . وتقوم الإدارة العامة للتقاوى بوزارة الزراعة بتوفير التقاوى المنتقاة لمختلف المحاصيل ، وتقوم بنوك الائتمان والجمعيات التعاونية الزراعية بتوزيعها بالأجل على المزارعين .

وتعمل الوزارة على دعم برنامج إنتاج التقاوى المنتقاة حتى يمكن توفيرها لكامل المساحة المزروعة من مختلف المحاصيل الحقلية ، مع الارتفاع بجودة التقاوى ، بحيث تؤدى إلى أكبر زيادة فى الإنتاج .

وتقوم الهيئة الزراعية المصرية والهيئة العامة للإنتاج الزراعى بوزارة الزراعة بإنتاج وتوزيع كميات من البذور المنتقاة لمحاصيل الخضر ، وكذلك تقوم الهيئة

العامة للإنتاج الزراعى ومصلحة البساتين والوحدات الزراعية والمجمعة بإنتاج وتوزيع شتلات الفاكهة ، بالإضافة إلى إنتاج المشاتل الأهلية . وتدرس حاليا مشروعات لتوفير الكميات الكافية من التقاوى لمحاصيل الخضر وشتلات الفاكهة والأشجار الخشبية لتحسين إنتاجها .

(٨) دعم مقاومة الآفات :

وجهت وزارة الزراعة فى السنوات الأخيرة عناية كبيرة إلى مكافحة الآفات واستخدام المبيدات أدت إلى تقليل الأضرار الناتجة عنها ، وهناك مجال كبير لزيادة التحسين فى هذا الشأن لتقليل خطر الآفات إلى أقل حد ممكن ، وخاصة آفات القطن والمحاصيل الأخرى وحشرات المخازن .

(٩) تنمية الإنتاج الحيوانى :

الإنتاج الحيوانى يمثل نحو ربع جملة قيمة الإنتاج الزراعى . والمنتجات الحيوانية من ألبان ولحوم مواشى ودواجن وبيض وأسماك تمد السكان بعنصر غذائى هام هو البروتين الحيوانى . وينخفض متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى فى مصر إلى عشرة جرامات فى اليوم مقابل ٣٠ — ٦٠ جراما فى اليوم فى الدول المتقدمة .

وفى السنوات الأخيرة تزايد الإنتاج الحيوانى بمعدل أقل من معدل تزايد السكان ، وكذلك نقصت واردات اللحوم والألبان وفى نفس الوقت زاد الطلب على المنتجات الحيوانية الغذائية لزيادة السكان وزيادة الدخل القومى والفردى ، وكانت نتيجة هذه العوامل فى جانبى العرض والطلب أن انخفض متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى من ١٢ إلى ١٠ جرامات فى اليوم ، كما حدث ارتفاع كبير فى أسعار الألبان واللحوم والدواجن والبيض والأسماك .

وجهود الدولة لتنمية الإنتاج الحيوانى والتى تصل إلى القاعدة العريضة من المزارعين الذين لديهم الحيوانات تشمل الرعاية البيطرية لعلاج ووقاية الحيوانات من الأمراض والآفات وكذلك توزيع الكميات المحدودة من الكسب والعلف المصنع .

وقد أنشأت الدولة مؤسسة الدواجن ، ومؤسسة اللحوم ، ومؤسسة الثروة المائية لتقوم بالإنتاج المباشر فى هذه المجالات كحل عاجل لتخفيف حدة النقص فى المنتجات الحيوانية ، ولكن إنتاج هذه المؤسسات لا يزال محدودا ، ويلزم العمل على دعمها وتوفير الاستثمارات اللازمة لزيادة نشاطها .

ولتنمية الإنتاج الحيوانى يلزم إنشاء هيئة عامة لتنمية الإنتاج الحيوانى تقوم برسم وتنفيذ خطط ومشروعات تنمية الإنتاج الحيوانى ، وخاصة فى مجالات تحسين التركيب الوراثى للحيوانات ، وتنمية العلف الأخضر والمصنع ، وإنشاء ودعم الجمعيات التعاونية للإنتاج الحيوانى ، كما يلزم دعم الرعاية البيطرية وتحسين حالة الأسواق والمجازر ، ودعم بحوث الإنتاج الحيوانى ، والتنسيق بين أنشطة مختلف المنظمات التى تعمل فى مجال الإنتاج الحيوانى .

(١٠) تحقيق التركيب المحصولى الأمثل :

تتوزع مساحة الأرض المزروعة على عدد من المحاصيل الرئيسية والثانوية التى تتنافس فيما بينها على الأرض والموارد الزراعية الأخرى . ويتحدد التركيب المحصولى الأمثل للمحاصيل الزراعية المختلفة بالنسبة للاقتصاد القومى — والذى يعمل على تعظيم الإنتاج الزراعى القومى للاستهلاك المحلى والتصدير — على أساس اقتصاديات المحاصيل والميزة النسبية لها بالأسعار العالمية . ويترتب على ذلك التوسع فى مساحة المحاصيل ذات الميزة النسبية العالية كالقطن والأرز ، وتقليل مساحات المحاصيل ذات الميزة النسبية المنخفضة كالقمح والذرة ، مع تصدير الفائض من محاصيل المجموعة الأولى واستيراد ما يلزم لاستكمال الاحتياجات من محاصيل المجموعة الثانية . هذا مع الأخذ فى الاعتبار كذلك تحقيق الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل التموينية كالفول والعدس ، والمحاصيل التصنيعية مثل قصب السكر والكتان ، ومراعاة توفير مواد العلف ، ومقتضيات الدورة الزراعية وغيرها من العوامل ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار بخلاف ما سبق التطورات المستمرة فى المتغيرات العالمية والمحلية .

وبعد وضع التركيب المحصولى الأمثل للاقتصاد القومى يلزم العمل على تحقيقه

بواسطة المزارعين ، وذلك عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية ، وجهاز الإرشاد الزراعى ، وتوفير الحوافز الكافية .

(١١) السياسة السعرية للحاصلات الزراعية :

الأسعار التى يحصل عليها المزارعون لمختلف المحاصيل ذات تأثير على دخول المزارعين ، وعلى توجيه الموارد الإنتاجية إلى إنتاج مختلف المحاصيل والعناية بها ، وعلى مدى إقبال المزارعين على تطبيق التركيب المحصولى الأمثل للاقتصاد القومى ومشروعات التنمية الزراعية الأخرى . وللأسعار المزرعية علاقة أيضا بالمستهلك والصناعة المحلية وحصيلة الدولة من النقد الأجنبى .

ويلزم العمل على وضع سياسة سعرية مستقرة للمحاصيل الزراعية على الأسس الاقتصادية بحيث توائم بين مختلف المقتضيات ، وتكون عاملا هاما فى تحقيق التنمية الزراعية .

(١٢) الحد من تناقص مساحة الأرض المزروعة :

تتناقص مساحة الأرض المزروعة سنويا بسبب زحف المبانى السكنية والمشروعات العمرانية الأخرى ومشروعات الرى والصرف ، ولو أنه ينتظر أن تقل المساحة التى يحدث بها هذا التناقص فى السنوات القادمة عنها فى السنوات السابقة نتيجة القوانين والتشريعات التى صدرت وتهدف إلى صيانة الأرض الزراعية والحد من تناقصها .

ولضمان تنفيذ القوانين والتشريعات التى تستهدف الحد من من تناقص مساحة الأرض المزروعة يجب أن تخطط مساحات التوسع فى المبانى السكنية والمشروعات العمرانية الأخرى فى كل مدينة بالجمهورية بحيث تخصص لهذا الغرض الأراضى الصحراوية والأراضى الأخرى غير المزروعة .

(١٣) استصلاح وتنمية الأراضى الجديدة :

تبلغ حاليا مساحة الأراضى المستصلحة حديثا وتمت زراعتها نحو نصف

مليون فدان ، نصفها مزروع أعلافا تربى عليها حيوانات اللحم واللبن ، ولا تزال تربتها فى دور البناء والتكوين . ويوجد من الأرض الجديدة أيضا نحو نصف مليون فدان أخرى يوضع لها حاليا مشروعات تنمية .

وإن الضيق الشديد فى مساحة الأرض القديمة المزروعة يحتم ضرورة بذل الجهود الكبيرة لزيادة الأرض المزروعة عن طريق استصلاح وتنمية الأراضى الجديدة . ومن أفضل السبل إلى ذلك إنشاء شركات كبيرة برؤوس أموال وخبرات عربية وأجنبية لتقوم باستصلاح وتنمية مساحات كبيرة من الأراضى الجديدة فى مشروعات تعتمد على الميكنة الحديثة ، وإنتاج المحاصيل غير التقليدية كالخضر والفاكهة والحبوب الزيتية ، وتصنيع منتجاتها لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلى والتصدير ، وذلك فيما يسمى بالتنمية الزراعية المصنعة، والاهتمام بالإنتاج الحيوانى ، على أن يكون ذلك كله على أساس تخطيط علمى سليم ، وأن يتوفر للتنفيذ الخبرات الفنية والإدارية والأموال اللازمة .

(١٤) تنمية المؤسسات الريفية :

تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى بإشراف الهيئة العامة للتعاون الزراعى والاتحاد التعاونى المركزى ، وكذلك بنوك الائتمان الزراعى والتعاونى بإشراف المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى بتقديم الخدمات اللازمة للمزارعين فى مجالات توفير القروض ومستلزمات الإنتاج الزراعى من تقاو وأسمدة ومبيدات ، والتسويق التعاونى للمحاصيل الزراعية ، وتنظيم الدورة الزراعية ، ومقاومة الآفات وغيرها .

ولابد من العمل المستمر لدعم وتحسين هذه المؤسسات وحل مشاكلها حتى تزيد فاعليتها فى خدمة الزراع وتنمية الإنتاج الزراعى .

(١٥) نشر الميكنة الزراعية :

أصبحت ميكنة الزراعة فى مصر ضرورة يجب العمل على توفيرها فى ظل التعاونيات الزراعية المتطورة . وتعمل ميكنة الزراعة على زيادة إنتاجية

المحاصيل نتيجة سرعة الأداء والزراعة فى الوقت المناسب ، وتحسين أداء العمليات الزراعية ، وتقليل الفقد فى المحاصيل وخاصة فى الحصاد والدراس ، كما تعمل على خفض تكاليف عمليات الخدمة ، والاقتصاد فى استخدام مياه الرى . وتعمل الميكنة أيضاً على زيادة إنتاج الحيوانات من اللحم واللبن بعد أن تحل الآلة محل الحيوان وتوفر له الطاقة التى يبذلها فى العمل الحقلى المجهد ، وتيسر السبيل إلى تحسين صفاته الوراثية . ومن أهم نتائج الميكنة أيضا أنها بحلولها محل حيوانات العمل ستوفر مساحات من البرسيم تستخدم حاليا فى توفير غذاء هذه الحيوانات ، ويمكن توجيه هذه المساحات إلى إنتاج محاصيل أخرى من مواد الغذاء ، وخامات الصناعة للاستهلاك المحلى والتصدير .

وهذه المزايا الكبيرة لميكنة الزراعة تتطلب الإسراع فى رسم وتنفيذ برامج الميكنة الزراعية ، وخاصة فى عمليات الحرث وإعداد الأرض للزراعة والحصاد والدراس ، والرى ، ومقاومة الآفات ، والنقل .

ويلزم وضع خطة لميكنة الزراعة المصرية تنفذ تدريجيا حسب الإمكانيات الفنية والتمويلية ، على أن تتضمن إنشاء محطات ميكنة تخدم كل منها مساحة كبيرة من الأرض ، وأن تقوم اللجنة العليا للميكنة الزراعية بمساعدة الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى على إنشاء وإدارة هذه المحطات ، وتوفير الآلات المناسبة ، وقطع الغيار ومحطات الإصلاح والصيانة ، وتوفير الجهاز الفنى اللازم لتشغيل وصيانة الآلات ، ومراكز التدريب اللازمة .

(١٦) تنمية مصادر مياه الرى :

مياه الرى المحدودة من أهم العوامل المحددة لمساحة الأرض المزروعة فى مصر . ووسائل الرى الحالية وهى الرى بالراحة أو الرفع بغير الآلات الحديثة يؤدى بالمزارعين إلى الإسراف فى استخدام مياه الرى ، وإذا أمكن تعميم آلات الرى وتنظيم استخدامها عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية لأمكن تحقيق اقتصاد فى مياه الرى المستخدمة حاليا قد يصل إلى ٢٠٪ ، وهذه يمكن استخدامها فى زراعة أرض جديدة ، وفضلا عن ذلك فإن منع الإسراف فى استخدام مياه الرى سوف يعمل على خفض مستوى الماء الأرضى وتحسين التربة .

ولتنمية مصادر مياه الرى يمكن أيضا توجيه العناية لاستخدام كميات من مياه المصارف التى لا ترتفع بها نسبة الملوحة ، على أن يتقرر ذلك بعد الدراسة الكافية بواسطة المختصين .

ويلزم العمل أيضا على تنفيذ مشروعات صيانة وتنمية مياه النيل فى السودان والدول الأفريقية الأخرى التى يمر بها النيل وبحيراته عن طريق مشروعات مشتركة مع هذه الدول للصالح المشترك .

(١٧) علاج تفتت الحيازات :

صغار الزراع الذين يحوزون خمسة أفدنة فأقل يمثلون ٨٥ ٪ من جملة عدد الحائزين بالجمهورية ، وما يقرب من ثلث هؤلاء الحائزين يحوزون أقل من فدان واحد ، وأغلب الباقين يحوزون من فدان إلى ثلاثة أفدنة ، كما أن عددا كبيرا من هذه الحيازات الصغيرة يوجد مفتتا فى قطع صغيرة متباعدة .

وإن ضآلة وتفتت غالبية الحيازات الزراعية يؤدى إلى عدد من المشاكل تسبب ضعف استخدام الموارد الزراعية وانخفاض إنتاجيتها كما ونوعا ، وتساهم أيضا فى الإسراف فى استخدام مياه الرى وصعوبة مقاومة الآفات وصعوبة نشر الميكنة الزراعية ، وتؤدى أيضا إلى صعوبة العمليات التسويقية وارتفاع تكلفتها وإلى صعوبة توفير احتياجات التصدير من المحاصيل التقليدية وغير التقليدية .

وإن الوسائل المتبعة حاليا مثل تجميع المحاصيل ، وتنظيم الدورة الزراعية ، والخدمات التعاونية تساعد على تقليل بعض الأضرار الناتجة عن ضآلة وتفتت الحيازات ، ولكن علاج المشكلة يتطلب حلولا أخرى من أهمها مشروعات تجميع الملكيات والحيازات ، ويمكن الاسترشاد فى ذلك بخبرات بعض الدول التى نفذت مثل هذه المشروعات . كما يفيد فى تنفيذ هذه المشروعات تنظيم ملكية الأرض والحد من الملاك الغائبين عن الأراضى الزراعية سواء للملكيات الصغيرة أو الكبيرة وخاصة بالنسبة لملاك الأراضى الذين يؤجرون أراضيهم لإقامتهم بعيدا عن القرية فى مدينة أو فى قرية أخرى ، ويفيد فى ذلك أيضا تهجير بعض صغار الحائزين من المناطق الزراعية المزدحمة وتوطينهم فى أراض جديدة .

المراجع

(١) عبد المولى محمد بشير (١٩٧٠ أ) التخطيط الزراعى ، الجزء الأول: أسس وضع وتنفيذ خطة التنمية الزراعية . معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق .

(٢) عبد المولى محمد بشير (١٩٧٠ ب) التخطيط الزراعى ، الجزء الثانى : تحليل الاستثمار الزراعى ومشروعات التنمية الزراعية . معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق .

(٣) وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى (١٩٧٣) السياسة الزراعية .

* * *